

الشمس والرياح تمنحان المغرب 42 في المائة من حاجياته الكهربائية



■ أحمد بداح

ومحطات طرفاية، وأخفنين، وفم الواد بالعيون، وحاومة بتطوان، التي توجد في طور الإنجاز (720 ميغاواط).

ومن المقرر أن تنجز هذه المشاريع في إطار شركات عمومية وخاصة، من خلال إحداث شركة لكل مشروع، يشارك فيها المكتب الوطني للكهرباء، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وشركة الاستثمارات الطاقية، وشركاء استراتيجيين مرجعيين في الصناعة الريحية وإنتاج الكهرباء.

وحسب أمينة بنخضرة، وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، تقدر مؤهلات المغرب من الطاقة الريحية بـ 25 ألف ميغاواط، منها ستة آلاف ميغاواط قابلة للإنجاز، في مواقع جرى تحديدها في الصويرة، وطنجة، وتطوان. وتتراوح سرعة الرياح ما بين 9.5 و11 مترا في الثانية، إضافة إلى مناطق الداخلة، والعيون، وتازة، حيث تتراوح هذه السرعة ما بين 7.5 و9.5 أمتار في الثانية.

ويعكس هذا الورش الضخم الإرادة القوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على البيئة، ومواجهة التحولات المناخية. كما يشكل المشروع جزءا من الاستراتيجية الطاقية الجديدة، التي تتضمن بناء باقة طاقية متنوعة، تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية تمكن المغرب، في آن واحد، من تلبية الطلب المتصاعد على الطاقة والحفاظ على البيئة وتقليص تبعيتها الطاقية إلى الخارج.

من المنتظر أن تمثل المحطات التي تشتغل بالطاقات المتجددة، نسبة 42 في المائة من منظومة الإنتاج الكهربائي، في أفق 2020، وتحتل فيها، بالتساوي، كل من الطاقة الشمسية، والريحية، والكهرومائية، 14 في المائة.

وتعزز البرنامج الطاقوي الوطني، أخيرا، بالمشروع المندمج للطاقة الريحية، الموجود بظهر سعدان، (عمالة فحص أنجرة)، الذي قدم لجلالة الملك يوم 28 يونيو الماضي بطنجة. ويهدف هذا المشروع، الذي تطلب استثمارات ضخمة تبلغ 31.5 مليار درهم، إلى رفع القدرة الكهربائية المنشأة من أصل ريحي، من 280 ميغاواط حاليا، إلى 2000 ميغاواط سنة 2020. وسيمكن المشروع المغربي المندمج للطاقة الريحية، في أفق سنة 2020، من إنتاج 2000 ميغاواط سنويا، أي ما يعادل 14 في المائة من الإنتاج الوطني للكهرباء.

ومن المنتظر أن تتضاعف القدرة الكهربائية المنشأة ثلاث مرات في أفق 2020، مقارنة مع مستواها الحالي، لمواجهة ارتفاع الحاجيات من كل أنواع الطاقة، بوتيرة تبلغ نسبتها 5 في المائة سنويا.

وجرى اختيار خمسة مواقع إضافية ذات مؤهلات عالية، لإنجاز ألف ميغاواط في كل من طنجة 2، والكدية البيضاء بتطوان، وتازة، والعيون، وبوجدور، لتضاف إلى محطات عبد الخالق الطريس، والصويرة، وطنجة (280 ميغاواط).

97 في المائة من الطاقة مستوردة

يأتي انشغال المغرب بتنمية وتطوير الطاقات المتجددة، انطلاقا من اعتبارات عدة، أهمها تلبية البلاد واعتماد حاجياتها الطاقية بنسبة 97 في المائة على الاستيراد من الخارج.

وتشكل هذه الفاتورة الطاقية عبئا كبيرا على التوازنات الاقتصادية والمالية، إذ بلغت سنة 2008، حينما فاق سعر النفط 140 دولارا للبرميل، 50 مليار درهم، منها 46 مليار درهم للواردات النفطية، ما يعادل حوالي ربع الاستثمارات العمومية، أو أجور 30 ألف منصب شغل.

وتفيد الأرقام المتعلقة بالطاقة أن مستوى الحجم الطاقوي الناتج عن البترول، يفوق مجموع الحجم الناتج عن الكهرباء، والطاقة الريحية، والطاقة الشمسية، والفحم.

ويرى مختصون في شؤون الطاقة أن التكاليف الباهظة، التي يفرضها واقع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتوقعات الخبراء، رغم تراجع الأسعار، نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، تدفع إلى تكثيف البحث عن مصادر بديلة للبترول، لاسيما الطاقات المتجددة (الريحية والشمسية)، التي لا تستغل، حاليا، سوى نسبة 5 في المائة من هذا الصنف من الطاقة.

المخطط الوطني للطاقة الشمسية

في نونبر 2009، أعطى جلالة الملك الانطلاقة لأحد المشاريع الكبيرة، التي تعكس طموح البلاد للنهوض باقتصادها، وإدماجها في الفضاء الجهوي والعالمي، هو "المخطط الوطني للطاقة الشمسية"، الذي تقدر تكلفته بـ 9 ملايين دولار، على أساس شركات بين القطاعين الخاص والعام.

المشروع، الذي يشكل نموذجا رائدا في استغلال الطاقة الشمسية في المنطقة المغاربية والعربية، يهدف إلى إحداث محطات شمسية بقدرة 2000 ميغاواط موزعة على خمسة مواقع ذات أولوية، على مساحة 10 آلاف هكتار، هي ورزازات، التي ستستقبل أول وحدة سيصل إنتاجها إلى 500 ميغاواط، وعين بني مطهر قرب وجدة، وفم الواد قرب العيون، وبوجدور، وسبخة الطاح.

وينتظر أن تغطي هذه المحطات حوالي 10 في المائة من الطلب على الكهرباء، سنة 2020، وتمثل، مع الطاقات المتجددة الأخرى، 42 في المائة من القدرة الكهربائية الإجمالية المنشأة.

وكانت الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، التي أحدثت خصيصا للسهر على تنفيذ مشاريع الكهرباء من أصل شمسي، أعلنت، في مارس الماضي، عن طلب دولي للإدلاء بالاهتمام لإحداث أول محطة من المشروع، على مقربة من مدينة ورزازات، بقدرة 500 ميغاواط، ومن المقرر أن يجري تشغيلها سنة 2015.